الاقتصاد غير الرسمي: قراءة في المفهوم، الأبعاد والآثار
مع إشارة لحالة الجزائر

Informal Economy: Reading In Concept, Dimensions And Effects With Reference To The Case Of Algeria

سامية معتوق[1]*،

[1] جامعة أم البواقي، الجزائر، samia.maatouk@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام:29-09-2023 تاريخ القبول: 21-09-2024 تاريخ النشر: 2024/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تغطية أبرز الإشكالات النظرية والقياسية التي تواجهنا عند محاولة تأطير موضوع الاقتصاد غير الرسمي، مع التركيز على أبعاده وتأثيراته على الاقتصاد الجزائري، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة في الجزائر للفترة (1990-2018)، واختتم البحث بنتيجة مفادها أنه لا يمكن اعتبار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ظاهرة معزولة تتلاشى بمرور الزمن، ولكنها مرتبطة بجملة من المعطيات ذات الأهمية النسبية التي تشكل ملامح الاقتصاد الجزائري، مما يتطلب حصر جميع الأنشطة الممارسة ضمن هذا الاقتصاد ومحاولة دمجه ضمن الاقتصاد الرسمي للاستفادة من مزاياه والتخفيف من آثاره السلبية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي؛ القطاع غير الرسمي؛ التشغيل غير الرسمي؛ الأنشطة الموازية؛ منهجية الطلب على النقود.

تصنيفات JEL: E26، K42، O17.

Abstract:

This research aims to cover the most significant theoretical and normative problems when trying to frame the topic of the informal economy, focusing on its dimensions and its effects on the Algerian economy. The research relied on an analytical descriptive approach to study the phenomenon in Algeria for the period (1990-2018). The research concluded that Algeria's informal economy cannot be regarded as an isolated phenomenon that fades over time, but is linked to a number of relatively important data that constitute the features of the Algerian economy, requiring that all activities within the economy be accounted for and attempted to be integrate into the formal economy in order to benefit from its benefits and mitigate its negative effects.

Key words: Informal economy; informal sector; informal employment; parallel activities; Money demand methodology.

JEL Classification Codes: E26, K42, O17

* **المؤلف المرسل:** سامية معتوق، **الإيميل:** samia.maatouk@univ-oeb.dz

1. مقدمة:

الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة ذات أبعاد وآثار متعددة، وهي ليست بالظاهرة الحديثة في المجتمعات والاقتصاديات في كل أنحاء العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد في العالم يخلو من وجود بعض الصور للأنشطة غير الرسمية. ومنذ طرحه على دائرة النقاشات سنة 1972 وللخبراء وجهات نظر مختلفة حول ماهية الاقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة حصر كافة الأنشطة غير الرسمية، وكذا اندراج هذه الظاهرة ضمن مسميات عديدة منها: الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد النفقي، الاقتصاد الظلي، الاقتصاد الموازي...وقد زاد الاهتمام بهذه الظاهرة وبطريقة قياسها في السنوات الأخيرة نتيجة خطورة وتشابك الآثار التي تخلفها على اقتصاديات الدول.

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي انطلاقا من هذا الطرح منظومة موازية تشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة وغير متجانسة من الفاعلين والأنشطة الاقتصادية، لكن قاسمها المشترك كونها تعمل، جزئيا أو كليا، خارج القوانين الجاري العمل بها. وعلى الرغم من أن الاقتصاد غير الرسمي، هو ظاهرة عالمية؛ إلا أن حضوره يكون أكثر قوة في البلدان النامية، حيث يتطور في كثير من الأحيان في ظل تغاضي السلطات عنه وفي تفاعل متواصل مع القطاع المنظم.

والجزائر ليست استثناء من الواقع الموصوف أعلاه، إذ تعاني من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي التي تطورت متخذة صورا وأشكالا وأبعادا متعددة، لكن الملفت للانتباه هو التغير في حجم ومسار هذه الظاهرة في سنوات التسعينات مع بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق فبسبب جملة من الاختلالات الهيكلية آنذاك. ظهرت ممارسات اقتصادية لم تتمكن الدولة من تحديدها والسيطرة عليها، فتطورت نشاطات الاقتصاد غير الرسمي الموجودة سابقا وظهرت نشاطات جديدة-شرعية وغير شرعية-اعتبر بعضها معرقلا للسير العادي للنشاط الاقتصادي الرسمي ومنافسا غير شرعي له يجب محاربته ومحاولة القضاء عليه، واعتبر البعض الآخر بمثابة المسكن الاجتماعي والمنقذ لأزمة سوق العمل التي حدثت مع تطبيق الإصلاحات.

إشكالية البحث:

تأسيسا على ما سبق، إذا كانت مسألة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بهذه الأهمية، فمن المنطقي أن نتساءل عما إذا كانت هذه الأنشطة مجرد مجال مؤقت لأولئك الذين يتطلعون إلى الدخول إلى الإطار الرسمي، وبذلك فإن هذا القطاع لا يعدو أن يكون مجرد مرحلة انتقالية يجب أن تكون مريحة قدر الإمكان حتى يتم استيعاب هؤلاء الأشخاص في القطاع الرسمي. أم أنها تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد آخذ في الظهور، أصبح يشكل كيانا ضخما لا يلتزم بسداد أي أعباء مالية اتجاه الدولة، وبالتالي أضحى يشكل خطورة على القطاعات الرسمية.

الفرضية:

إن إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، بالنظر إلى طابعها المركب وتعدد الفاعلين الذين تشملهم والأطراف الذين تتفاعل معهم، لا يمكن اعتبارها ظاهرة معزولة تتلاشى بمرور الزمن، ولكنها مرتبطة بجملة من المعطيات ذات الأهمية النسبية التي تشكل ملامح الاقتصاد الجزائري، لذلك يتطلب الأمر تحليل مقاربات ظهور الاقتصاد غير الرسمي، وتناميه حجما وتأثيرا، مما يسمح لنا بتقييم أهمية هذا الاقتصاد في مقدمة لمحاولة دمجه.

أهداف البحث:

وعيا منا بأهمية هذا الموضوع وما يطرحه من صعوبات على مختلف المقاربات التي تسعى لتأطيره وتحليله، فقد وضع لهذا البحث ثلاث أهداف رئيسية:

- استعراض مختلف الأدبيات والمقاربات المعنية بتأطير وقياس الاقتصاد غير الرسمي.
- قياس حجم القطاع والعمالة غير الرسمية التي يشغلها الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- توفير تحليل كمي ونوعي لهذا القطاع في الحالة الجزائرية.

منهج البحث:

بغرض الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والمقاربات المفسرة للظاهرة، والكشف عن حجم وسيرورة الظاهرة في الاقتصاد الجزائري، بالارتكان إلى مجموعة من المؤشرات لتقدير مدى اتساع نطاق الظاهرة في الجزائر، وبالتالي تحديد الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد على الاقتصاد الجزائري.

هيكلية البحث:

انطلاقا من الإشكالية السابقة أمكن تقسيم البحث إلى محورين؛ المحور الأول تم تناول أبرز الإشكالات النظرية المحيطة بمفهوم الاقتصاد غير الرسمي. أما المحور الثاني فتم فيه تناول الظاهرة ضمن السياق الجزائري.

2. الاقتصاد غير الرسمي: الإشكالات والجدل الأكاديمي:

تميز استخدام مصطلح "**الاقتصاد غير رسمي**" بقدر كبير من عدم الدقة في البداية، ومازال حتى الآن يثير إشكاليات عدة في إطار وضع إطار نظري ومفاهيمي له، وقد تضافرت عوامل عديدة في جعل تعريف الاقتصاد غير الرسمي أمرا عسيرا. تتلخص تلك العوامل في جانبا منها، بتنوع الأطر النظرية والمنهجية، وتباين المجتمعات في أوضاع الاقتصادية والسياسية وسياقاتها القانوني...

1.2.إشكالية التسمية:

إن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة لا نظامية من حيث الشكل والمصطلح، فبعد أكثر من ثلاثة عقود من البحوث والتحقيقات والتحليلات، ما يزال هناك عدم اتفاق بين الباحثين حول المصطلحات التي تغطي هذه الظاهرة. ويمكن إيعاز ذلك إلى ترجمة المصطلح في حد ذاته، فقد أثارت ترجمة مصطلح غير الرسمي اللغة الإنجليزية إلى اللغة الفرنسية بعض الاختلافات اللغوية؛ إذ أن الاتجاه الأنجلوسكسوني يتبناه للتعبير عن فكرة "**غياب شكل محدد**". في حين أن الفرونكفونيين يوظفونه لوصف وضعية "**عدم الانتظام**" ولذلك فهو يقترب من غياب رابطة رسمية وليس بالضرورة غياب شكل، ولذلك فضل البعض الحديث عن قطاعه غير مهيكل Non Structure إلى جانب قطاع غير رسمي. (غربي، 2011، صفحة 62)

كما أن تطور الظاهرة أيضا كان له الأثر الكبير في تعدد المصطلحات التي يمكن استخدامها كمترادفات، ولكي نفهم ما يجري حاليا في إطار هذا الاقتصاد سوف يتم التذكير بمراحل مهمة لتطور الظاهرة؛ إذ أنه ومنذ نشأته الأولى

كان يعبر عن الظاهرة التي تلخص ردود الفعل الطبيعية للأفراد على القيود والقوانين التي سنتها الدولة على المبادلات التي تتم بالسوق. فالأفراد رغم قدرتهم على تنظيم أعمالهم بالسوق المنظمة، إلا أنهم تحولوا إلى السوق الموازية لتفادي تلك القيود والقوانين المفروضة على نشاطاتهم، فنجد أنه وإلى غاية سنوات السبعينات كانت النشاطات التي تفلت من إحصاءات الدولة تسمى النشاطات السوداء السوق السوداء، العمل الأسود... **(Henni, p. 9)**

ومع ذلك فإن الظهور الحقيقي لمصطلح "**القطاع غير الرسمي**" غالبا ما يسند إلى تقرير كينيا الشهير المنشور من قبل مكتب العمل الدولي في 1972، هذا الأخير الذي لم يستعمل وصف "**قطاع غير الرسمي**" لأول مرة وحسب، وإنما استعمل كذلك مجموعة من الخصائص التقنية التي تنتمي إلى هذا القطاع، وبالتالي تحدد التحليل على مستوى وحدات الإنتاج. **(Lautier , 2004, p. 9)**

ونظرا للنقائص الموجودة في هذا التحليل، حيث أنه يتأثر بالأخطاء التي ترتكب في تصنيف مجموعات معينة من العمال الذين يقعون على الخط الفاصل بين القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي، توصل فريق الخبراء المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي سنة 2002 إلى ضرورة ربطه بتعريف العمل غير الرسمي، وكنتيجة لذلك تم اعتماد مصطلح "**اقتصاد غير رسمي**" بدلا من "**قطاع غير رسمي**"، والذي يتكون من مكونين هامين هما: **(Séruzier, 2009, p. 46)**

- القطاع غير الرسمي
- العمل غير الرسمي

ومع التطور الهائل الذي يسجله هذا الاقتصاد خاصة في الدول النامية تطورت التسميات التي أعطيت له، حيث تجاوزت 20 مصطلحا سنحاول استعراضها في الجدول أدناه:

الجدول 01: المصطلحات المستعملة لتحديد الأنشطة غير الخاضعة للنظم القانونية والإحصاء

اقتصاد غير الرسمي	اقتصاد غير ملاحظ
الاقتصاد المخفي	اقتصاد نفقي
اقتصاد مغمور	اقتصاد خفي
اقتصاد موازي	اقتصاد سري
اقتصاد غير مصرح به	اقتصاد ثانوي
اقتصاد بديل	اقتصاد ثنائي
اقتصاد تحت الماء	اقتصاد باطني
اقتصاد ذاتي	اقتصاد أسود
اقتصاد رمادي	اقتصاد لا نظامي
اقتصاد هامشي	اقتصاد طرف
اقتصاد عكسي	اقتصاد الظل
اقتصاد غير الظاهر	اقتصاد غير المنظم
اقتصاد غير مشروع	

Source: (Roubaud, 1994, p. 48)

إن المتأمل لهذه المصطلحات يمكن أن يلحظ، بأن بعضها يشير إلى الطبيعة السرية للظاهرة، من أبرزها: الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري، اقتصاد الظل، وتوحي بعضها بلا نظامية الظاهرة، من أبرزها: الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير الرسمي، كما تؤكد مصطلحات أخرى على معنى ازدواجية الظاهرة، كالاقتصاد الموازي الاقتصاد البديل، الاقتصاد الثنائي، كما تحمل بعض المصطلحات أحكاما قيمية، مثل الاقتصاد الهامشي، الاقتصاد الأسود... وهنا لابد من الإشارة من أنه يبدو أن استخدام مصطلح "**الاقتصاد غير الرسمي**" أكثر ملائمة للتعبير عن فحوى الظاهرة بسبب تفضيل غالبية الباحثين في هذا المجال لاستخدامه، وبالتالي يعد أكثر انتشارا من بقية المصطلحات وهي سمة أساسية لأي مصطلح علمي.

إلا أنه حتى هذا المصطلح لم يسلم من الانتقادات وفي مقدمتها مدى صحته اللغوية فيما يخص تعدد استخدامات "**غير**" في اللغة العربية، إذ تعد "**غير**" من حروف المعاني، تأتي أحيانا وصفا لنكرة على نحو قوله تعالى: "نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل"(**فاطر 37**)، وقد تأتي وصفا لمعرفة على نحو قوله تعالى: "غير المغضوب عليهم (**الفاتحة 7**) (الكفوي، 1998، صفحة 663)، وتأتي أيضا بمعنى "**لا**"، أي المغايرة كقوله تعالى "غير ناظرين إناه (**الأحزاب 53**)، وقيل غير بمعنى سوى أي الاستثناء. (**الرفيعي، 1998، صفحة 324**)

وحتى لو تبنينا معنى المغايرة، فإنه تبرز لدينا إشكالية أخرى مازالت محط خلاف بين علماء اللغة وهي مسألة قابلية هذا الحرف للتعريف؛ إذ درج علماء اللغة الأصوليون إلى تعريفها بالإضافة لشدة إبهامها، فإذا أضيفت إلى ما بعدها ضعف إبهامها أو زال. (**الفيروزآبدي، 2008، صفحة 1212**) بينما علماء اللغة المحدثون فقد أدخلوا عليها "**أل**" التعريف تسهيلا لعملية الاستعمال ومازال علماء اللغة الأصوليون يعترضون على ذلك لعدة اعتبارات منها:

- أداة التعريف "**أل**" لا تدخل إلا على الاسماء والدليل نستقيه من قول ابن مالك في ألفيته التي جمع فيها قواعد اللغة العربية في ألف بيت: "**الجروالتنوين والنداء وأل ومسند تمييزللاسم حصل**"، (**الأندلسي، 2004، صفحة** 2) والمعنى أن الجر والتنوين والنداء والتعريف بـ "**أل**" وكذلك الإسناد هي ما يميز الاسم عن غيره.
- تعتبر "**غير**" من الحروف الموغلة في الإبهام وتظل محتفظة بتنكيرها حتى ولو اتصلت بـ "أل" التعريف، ولذلك اعتبرت من الألفاظ الملازمة للإضافة مثلها في ذلك مثل "**بعض**".
- إن الذين استخدموا كلمة "**الغير**" كمصطلح شاع استخدامه عند المتأخرين جاء بمعنى "**الآخرين**"، كما أن الذين أباحوه يحذفون المضاف.

وبالرغم من أن المسألة خلافية بين علماء اللغة إلا أن إدخال "**أل**" التعريف على "**غير**" إعتبر من الأخطاء المتداولة عند جمهور علماء اللغة.

2.2.إشكالية التعريف:

لقد انعكست هذه الصعوبات في شكل تعدد في تعريفات هذه الظاهرة، حتى أن معهد جورجيا للتنمية استطاع أن يحصر خمسين تعريف للاقتصاد غير الرسمي، تستخدمها خمس وسبعين دولة في عام 1975، (**الفقير، 1988، صفحة 14،15**) ولا يقتصر الخلاف في تعريف الاقتصاد غير الرسمي على تعدد التسميات، بل إن تعدد وتشعب

المجالات الدارسين والباحثين في الموضوع، وفي تعاملهم يطرح المهتمون مقاربات ومنظورات مختلفة، وهذا انطلاقا من تخصصات علمية كبيرة.

1.2.2.الممارسة الأولى: تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

تعمل الممارسة الأولى على صياغة تعاريف تسمح لنا بتمييز مجموعة من الأفراد المشاركين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وفق منظورات معينة.

1.1.2.2 الجانب المحاسبي:

تعتبر من المقاربات الأكثر استعمالا في تعريف الاقتصاد غير الرسمي، ووفقا لهذه المقاربة فإن نشاطات الاقتصاد غير الرسمي لا تقيد في الناتج الداخلي الخام، ومن أبرزهم غوتمان (Gutmann1977) وفييج (Fiege 1979) اللذين أشارا إلى أن الاقتصاد غير الرسمي "ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي، ولكنه لسبب أو لآخر لم يدخل في حسابات الناتج القومي". **(نبيه، 2008، صفحة 27)**

وطبقا لهذا التعريف فإن الاقتصاد غير الرسمي ينحصر في مجموعة من الأنشطة المشروعة، غير المرخصة لعدم تسجيلها في السجلات الرسمية، وبالتالي لا تدخل القيمة المضافة لها، أو الدخول المتولدة عنها ضمن حسابات الناتج القومي مثل: الإنتاج غير المعلن عنه في قطاعات متنوعة زراعة، صناعة، قطاع التجارة، وقطاع النقل والمواصلات...

ومن جهة أخرى نجد فيتو تونزي (Vito Tanzi 1982) يرى بأن الاقتصاد غير الرسمي "ينصرف إلى مجموع الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية". **(أندراوس، 2005، صفحة 14)** وهذا التعريف يشير إلى أن حسابات الناتج القومي تعتمد إلى حد ما على المعلومات الضريبية، ومن ثم فإن التهرب من دفع الضرائب سيترتب عليه حتما عدم القياس الدقيق للناتج القومي.

2.1.2.2. الجانب الإحصائي:

يذهب البعض إلى مقاربة الاقتصاد غير الرسمي بالقياس إلى عدم التصريح، أي أنها أنشطة تمارس بعيدا عن أعين الدولة والتي تشترك في محاولة التهرب الضريبي، وتجنب القيود الروتينية التي تفرضها الدولة على ممارسة النشاط الاقتصادي، فإذا كان التسجيل، والانتساب، والتصريح لدى الجهات الرسمية، وهنا يعرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأنه "مفهوم وطرح سوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد، وكذلك نموذج ومنوال إنشاء الشركات، بحيث يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية، وكل ما يتطلبه إنشاءها من توفر عناصر تبدوا أحيانا بديهية مثل التسجيل الجبائي، التسجيل في السجل التجاري، التوظيف الشرعي للعمال، الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي، التمويل من القنوات المصرفية الرسمية، التسيير الرسمي والقانوني." **(Conseil National et Social, 2005, p. 27)**

3.1.2.2. الجانب الاجتماعي:

وهناك بعض الاقتصاديين يذهبون إلى ربط الاقتصاد غير الرسمي بالحماية القانونية؛ إذ يعرفه غي بفيفرمان Guy Pfefferman بأنه ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع المتجولين وغيرهم من العاملين لحسابهم الخاص في مهن منخفضة الإنتاجية، وهذا القطاع نما نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية. **(بوخيط، 1999، صفحة 13)** إن هذا التعريف يركز الاهتمام على الدور الاستيعابي لهذا القطاع مع إشارة طفيفة إلى إنتاجيته المنخفضة، وهذه الناحية لها أهميتها، إذ تعطي لهذا القطاع صبغة الخزان الذي يستوعب ما زاد على نطاق القطاع الرسمي من فائض في اليد العاملة. وتبقى النقطة التي شخصها هذا التعريف بشكل أعمق هي صفة الحماية القانونية التي يفتقدها الأفراد العاملين في هذا القطاع نتيجة استبعادهم من القطاع الرسمي، والتي تجد الترجمة الفعلية لها على أرض الواقع في أغلب الأحيان على شكل الباعة الجائلين، الذين يعتمدون على إعادة بيع المنتوجات والسلع متخذين من الشوارع وأرصفة الطرقات كأسواق لهم، ومن الطاولات الخشبية كمحلات لهم لضمان استقرارهم واستمرارية وجودهم. ما يقودنا إلى تشخيص الظروف الواقعية التي يعيشها أفرد القطاع غير الرسمي كعامل هام ومؤثر في تزايد أعداد المنخرطين في هذا القطاع.

2.2.2. الممارسة الثانية: خصائص الاقتصاد غير الرسمي:

تفرض علينا الممارسة الثانية التعامل مع مجموعة من المقاييس والمؤشرات المستمدة أساسا من التحليلات الثنائية، ولهذا نجد أنه غلبت على التعاريف التي طرحت لها الصفة الوصفية، حيث تعتمد على تحديد معايير وخصائص مرتبطة أساسا بالظاهرة، وفي هذا الصدد نشير إلى أن دراسات مكتب العمل الدولي في عام 1972 هي أول من طرح مجموعة من المعايير لتحديد القطاع غير الرسمي، ووفقا لهذه الدراسات يعتبر كل نشاط غير رسمي إذا توفرت فيه الشروط السبعة التالية: **(Conseil National et Social, 2005, p. 24)**

1- سهولة الدخول غلى السوق
2- استخدام موارد محلية
3- الملكية العائلية للمؤسسة
4- نشاط على نطاق صغير
5- التكنولوجيا ذات الكثافة العليا للعمل
6- التكوين المكتسب خارج المدرسة
7- أسواق ذات المنافسة غير المنتظمة

وبعدما نشر سيتورامون Sethuraman مقاله سنة 1976 والتي تؤكد وجهة نظر مكتب العمل الدول أصبح عدد الخصائص خمسة عشر خاصية نجد من بينها: **(Lautier , 2004, p. 12)**

1- مرونة ساعات العمل
2- غياب اللجوء إلى قروض نظامية

3- الأسعار المنخفضة للمنتجات

4- مستوى تعليمي متدني

5- غياب استعمال الطاقة الكهربائية

تواصلت الدراسات، وواصل الكتاب المهتمون بالموضوع بوضع خصائص ومعايير أخرى لتحديد القطاع غير الرسمي كل حسب مجال بحثه، فمثلا نجد أن كايت هارث Keith Harth يركز على خاصية اللاشرعية، بينما مازومدار Mazumdar يركز على خاصية الحماية الاجتماعية، في حين نجد ويكس Weeks أكد على خاصية تنافسية الأسواق. **(Bounoua, 1992, p. 2)**

ورغم الانتقادات الموجهة لهذه الخصائص منها على سبيل المثال خاصية استعمال الموارد المحلية إذا كانت ضرورية لبعض الأنشطة الحرفية غير الرسمية (النسيج، الخزف...)، فإنه لا وجود لها في نشاطات غير رسمية أخرى كإصلاح السيارات، التهريب، تصليح المواد الالكترونية والمعلوماتية... كذلك فإن مفهوم اللاشرعية الذي يستخدم للتعبير على عدم احترام القانون ليس له نفس الدلالة التي يتم استخدامها للتعبير عن تهريب المخدرات. علاوة على ذلك فإنه توجد بعض التحفظات على فكرة الثنائية التي يتم على أساسها فصل الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي، برغم كل هذا تظل هذه المعايير الأحسن في إعطاء صورة عامة عن الاقتصاد غير الرسمي.

3.2.إشكالية علاقة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي:

من الأمور التي ساهمت أيضا في تعميق الإشكالات حول فهم الاقتصاد غير الرسمي هي علاقته بالاقتصاد الرسمي. فلطالما تم التعامل مع المظهر غير الرسمي على أنه مما لا يتشكل ضمنا مما هو رسمي، وعليه تم التسليم بوجود حدود فاصلة بين هذين المكونين وللتدليل على هذه الازدواجية تم استخدام لفظ "**قطاع**" التي يوحي بوجود قطاعين منفصلين رسمي وغير رسمي. وهذا الطرح تم اعتماده بين ثلة كبيرة من الباحثين والأكاديميين، وقلة منهم فقط أعادته إلى بساط البحث والتحليل بالرغم مما يطرحه من إشكالات تدور أهمها حول النقاط التالية:

- إن مفهوم الازدواجية في تحليل النشاط الاقتصادي كان سائدا في نظريات التنمية قبل استخدام مفهوم القطاع الرسمي بوقت طويل. فالنموذج الذي انتشر بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة ذلك الذي قدمه آرثر لويس Arthur Lewis، كان يقوم على التمييز بين قطاعين للنشاط الاقتصادي: قطاع حديث، قطاع تقليد؛ فالقطاع الحديث يشمل الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالعالم الخارجي والاستثمارات الأجنبية، والتي تستخدم فنا إنتاجيا متقدما، والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو النشاط الصناعي. أما القطاع التقليدي فيشتمل على الأنشطة التي كانت سائدة قبل تغلغل الإنتاج الرأسمالي في اقتصاديات العالم الثالث، والتي استمرت في التواجد أيضا بعد دخول النمط الحديث. والنشاط الأساسي في هذا القطاع هو الزراعة. **(الباقي، 2021)**. بينما الازدواجية من المنهج القائم على تقسيم النشاط الاقتصادي إلى قطاع رسمي وقطاع غير رسمي، فتعتمد في تقسيمها على معيار اللانظامية التي تتسم بها هذه الأنشطة. فالقطاع الرسمي يتسم بقدر كبير من الكفاءة والقدرة على استغلال الموارد المتاحة، بينما القطاع غير الرسمي لا يعدوا عن كونه مجموعة من الأنشطة الهامشية التي لا

تشملها الإحصاءات الرسمية. إذن فإن وجه الاختلاف بين الثنائية (الرسمي وغير الرسمي) والثنائية (الحديث والتقليدي)، يتجلى في أن الأولى تقوم على تنظيم الأنشطة. بينما الثانية تهتم بالنسق التكنولوجي ونوع السلعة. (**توهامي ووآخرون، 2004، صفحة 30)** وفضلا عن ذلك، يثير مفهوم تقليدي نوعا من الاستخفاف باعتباره نتاج ثقافة أجنبية تنظر إلى ما هو تقليدي على أنه معوق وضار لعملية التنمية، بدلا من معالجته كجزء لا يتجزأ من ثقافة الأمة وهويتها. أما فكرة اللارسمية فتبدو محايدة ولا تقول شيئا سوى تسليمها بفكرة لا رسمية بعض الأنشطة. **(قيرة، 1997، صفحة 226)**

- أن القطاع غير الرسمي قد يتأثر بالأخطاء التي ترتكب في تصنيف مجموعات معينة من الأشخاص المستخدمين تبعا لوضعهم الوظيفي، مثل العمال الخارجيين أو المتعاقدين الفرعيين، أو الذين يعملون لحسابهم الخاص أو غيرهم من العمال الذين يقعون على الخط الفاصل بين العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، **(هوسمانز، 2004، صفحة 9)**ويمكن توضيح التقاطعات بين العمل غير الرسمي والقطاع غير الرسمي في الجدول التالي:

الجدول 02: تركيبة القطاع غير الرسمي والعمل غير الرسمي

		طبيعة العمل	
		رسمي	غير رسمي
طبيعة المؤسسة	رسمية	قطاع رسمي	(2)
	غير رسمية	(3)	قطاع غير رسمي

Source : (Charmes)

(2) تشير إلى وظائف غير رسمية في القطاع الرسمي، كالمؤسسات العائلية الرسمية والتي توظف البعض من العمال بصفة غير رسمية.

(3) تشير إلى وظائف رسمية في القطاع غير الرسمي، مثل بعض العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص والمؤمنين اجتماعيا ويدفعون الضرائب، ولكن يعملون لصالح القطاع غير الرسمي، كبعض الحرفيين مثل السباكين الذين يقومون ببعض الأعمال المنزلية للعائلات.

- كما أنه لا يمكن التسليم بأن القطاع غير الرسمي مستقل تماما عن القطاع الرسمي، حيث أنه بات هنالك إدراكا تاما بوجود اتصال حيوي بين كل منهما في سلسلة من العلاقات الاقتصادية. وعند الأخذ بعين الإعتبار القطاع غير الرسمي على وجه الخصوص، فإننا نجد أنه لا يستطيع أن يقوم كقطاع لوحده وبذاته وهذا لاعتبارات عدة نذكر منها: **(بحث حول موضوع: أثر السوق الموازية في الاقتصاد، 2022)**
- يعتمد الاقتصاد غير الرسمي في عملية التموين والحصول على اليد العاملة ذات المهارة وهذا بمحفزات مالية نتيجة انعدام تكاليف العمالة.
- يقوم الاقتصاد غير الرسمي بتوزيع منتجاته في السوق الرسمية بجانب المنتجات الرسمية.
- يعتبر الاقتصاد الرسمي مرجعا للاقتصاد غير الرسمي في عملية تسعير منتجاته، حيث تكون منخفضة مقارنة بالاقتصاد الرسمي، كما أنه يعتمد على علامات مقلدة ذات سمعة جيدة في السوق الرسمية.

إذن فعوضا عن البحث عن ترسيم الحدود بين ما هو رسمي وما هو غير رسمي -وهذا أمر صعب-حيث أن التحديد الدقيق لهاته الحدود لازال يثير جدلا كبيرا بين الباحثين، تم التسليم بوجود تقاطع مهم بين الأنشطة الرسمية والأنشطة غير الرسمية، وكنتيجة لذلك وبداية من سنة 2002. تم اعتماد اصطلاح "**الاقتصاد غير الرسمي**" بدلا من "**القطاع غير الرسمي**" –كما تم الإشارة إليه أعلاه -كمحاولة للوصول إلى مفهوم يسمح بالتقاط أكبر للأنشطة غير الرسمية.

3.2.إشكالية قياس الاقتصاد غير الرسمي:

انطلاقا من الاعتبارات أعلاه، فإن التعقد الشديد للمسألة في تعريفاتها ومقارباتها خلق تعقيدات فيما يخص أساليب القياس، مما فتح المجال أمام جملة من الإشكاليات، تأتي في مقدمتها النظرة السائدة حول الأنشطة الممارسة ضمن هذا الاقتصاد باعتبار أنها "**غير مرصودة**" بمعنى أنها غائبة عن مصادر البيانات الإحصائية المعتادة، فكيف يمكن لنا قياسه وهو أساسا خفي؟ هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الأنشطة المشكلة لهذا الاقتصاد شديدة التنوع إذ تظهر في جل القطاعات الفلاحة، الصناعة، البناء، النقل والتجارة، كما أنها تغطي قطاعا عريضا من فئات وطبقات المجتمع، وذلك ابتداء موظفي الدولة وأصحاب المؤسسات وانتهاء بأقل الطبقات نفوذا والذين يحصلون على دخول غير معلنة، فهل يمكن أن نجد مؤشر يحقق التغطية الشاملة لمختلف أجزاء الأنشطة غير الرسمية؟

بالنظر إلى الإشكالية الأولى فهي ليست من الصعوبة بما كان خاصة إذا علمنا أنه غالبا ما تم طرحها من غير المختصين؛ إذ أن مسألة السرية أو الخفاء لا تعود إلى كينونة الظاهرة، وإنما ترجع أساسا إلى الآليات التي تتم بها الأنشطة غير الرسمية، نظرا لكون من يشترك في هذه الأخيرة لا يرغب في كشف النقاب عن نفسه. أما فيما يخص الإشكالية الثانية، فقد ترجمت من خلال تعدد الطرق المستخدمة في قياس الاقتصاد غير الرسمي.

1.3.2. المناهج المباشرة:

تعتبر من أولى الطرق في قياس وتحليل الاقتصاد غير الرسمي. تستند على جمع البيانات من العارضين (ممثلين عن العرض والطلب) لتلك السلع والخدمات التي تقدم من قبل القطاع غير الرسمي للحصول على تقدير لحجم معاملاته، وهي طريقة جزئية توظف بشكل جيد من خلال تصميم المسوحات والعينات على أساس الردود الطوعية أو مراجعات الضرائب.

إن الميزة الأساسية لهذا الأسلوب تكمن في المعلومات المفصلة عن هيكل الأنشطة غير الرسمية، حيث يتم استخدام الاستبيانات للحصول على إجابات ممن تجري مقابلتهم عما إذا كانوا قد شاركوا في أنشطة غير رسمية سواء كبائعين أو كمشترين، ويمكن قياس الاقتصاد غير الرسمي عن طريق قيام السلطات الضريبية بالكشف عن الدخول التي لا يتم التبليغ عنها، وذلك من خلال المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة من الممولين الذين التزموا بتقديم الإقرارات الضريبية، والتي على أساسها يمكن تحديد مقدار الضريبة التي يتحملها المكلفون إذا التزموا بدقة بالقوانين الضريبية، وتعميم هذه النتائج على المستوى القومي. **(الشرقاوي، 2006، صفحة 56)**

2.3.2.المناهج غير المباشرة:

هذه المناهج تقيس الآثار المترتبة على وجود الاقتصاد غير الرسمي. كما تسمى أيضا بـ "**المؤشرات**" حيث أنها تعتمد على الاقتصاد الكلي، وتستخدم مختلف المؤشرات الاقتصادية التي تحتوي على معلومات خاصة بنمو وتطور الاقتصاد غير الرسمي.

- منهج الفروق بين الدخل والإنفاق؛
- منهج سوق العمل أو الطريقة الإيطالية؛
- طريقة كوفمان Kaufman (استهلاك الكهرباء).

3.3.2.المناهج النقدية

تعد المناهج النقدية أكثر الطرق شيوعا في قياس الاقتصاد غير الرسمي، كما أنها أكثر عرضة للانتقاد في ذات الوقت، ويرتبط استخدام هذه الأساليب بدراسة التغيرات الشاذة التي تحتوي على حجم الصفقات النقدية، واستعمال العملة في التداول. الأمر الذي دعا المهتمين بمجال الاقتصاد غير الرسمي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود، في محاولة منهم لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، وقد تمثل التساؤل الرئيسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عليه في الآتي: ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا تحتيا؟ وتبعا لذلك فإن هذا المدخل يقوم على افتراض أساسي مفاده أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة، وذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، والتي يتم اكتشافها إذا تمت باستخدام وسائل دفع أخرى مثل الشيكات، البطاقات الائتمانية ...

ومن أبرز الأساليب النقدية المستخدمة في قياس الاقتصاد غير الرسمي نجد:

- أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب
- أسلوب الوحدات النقدية المرتفعة
- أسلوب التهرب الضريبي والطلب على النقود

3.الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

إن محاولة تشخيص الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يبدأ من خلال الوقوف على مجموعة الإشكالات والتي تفرض نفسها، خاصة عندما نقرأ مقولة أحمد هني:" إذا كان التسجيل والتنظيم هو العين التي ترى بها الدولة، فإن الاقتصاد غير الرسمي يمثل الأنشطة التي لا تراها الدولة أو لا تريد أن تراها". **(Henni, p. 9)** نذكر منها:

- ما هي طبيعة الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الجزائري؟ هل هو اقتصاد إنتاج أم اقتصاد توزيع؟
- ما هي الأهمية التي يشكلها الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الجزائري؟ هل هو في حالة نمو أم في حالة انكماش؟
- ما مدى مصداقية إحصائيات انخفاض معدل النمو، معدل التضخم ... في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي؟

1.3. المقاربات المفسرة للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعد قضية تحديد الاتجاهات النظرية المفسرة لنشأة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من أكثر القضايا أهمية في توضيح خصائص هذه الظاهرة، وتفهم مساراتها. وتندرج عموما في إطار تيارين هما:

1.1.3. الاقتصاد الموازي:

إن الاقتصاد الموازي يمثل الشكل السائد للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري، وبالتالي فهو يظهر كوجه من أوجه المعارضة العملية للاقتصاد الرسمي المخطط الذي يعتمد بصفة خاصة على وحدات إنتاجية، إنتاجها مخطط، توزيعها مخطط، احتياجاتها من عوامل الإنتاج مخطط لها، لذا فالاقتصاد غير الرسمي يظهر كنشاط جزئي يتطفل على الاقتصاد الرسمي، وعليه نجد سوق مزدوجة (سوق نظامية، سوق موازية) ومن ثم نظام مزدوج للأسعار (أسعار إدارية، أسعار موازية أو حرة). **(Henni, p. 15)**

2.1.3.الاقتصاد اللاشرعي:

جاءت هذه المقاربة كتحليل للاقتصاد غير الرسمي من خلال الاقتصاد الموازي واقتصاد الجريمة. من أهم أنصار هذا الاتجاه شعيب بنوة، الذي اقترح إطارا تحليليا للاقتصاد غير الرسمي في فترة التحول الاقتصادي قائم على مفهوم اللاشرعية الاقتصادية، والذي ميز فيه بين نوعين من الأنشطة غير الرسمية: **(Bellache, 2010, p. 49)**

- تلك الممارسات من طرف الأعوان الاقتصاديين بهدف إعادة الإنتاج الاجتماعي (بما في ذلك أنشطة الكفاف)، والتي تدخل في إطار الاقتصاد غير الرسمي.
- تلك الممارسات التي تنطوي ضمن ما يسمى الاقتصاد السري، والتي يقوم بها أعوان اقتصاديون بمنطق التراكم الرأسمالي(الربح).

وتتجلى الحالة الأولى بوضوح من خلال اكتساح الشباب للترابندو والبزنس سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (الاستيراد بالحقيبة من إسبانيا، إيطاليا، سوريا، تركيا، السعودية...)، وظهور تجارة الأرصفة والأسواق الكبرى الأسبوعية واليومية. أما الحالة الثانية تحلل تطور الأنشطة والممارسات غير القانونية في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق والتحرر الاقتصادي، وقد زادت حدتها جراء تنفيذ برامج التكييف الهيكلي بداية من 1994، والتي أدت إلى تطور ملحوظ في الممارسات غير المشروعة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص (اختلاسات الأموال العامة، الاحتيال، الغش والتهرب الضريبي...). وكنتيجة لكل ما سبق فإن المهتمين بالاقتصاد الجزائري خلال فترة التخطيط المركزي وفترة الانتقال إلى اقتصاد السوق يؤكدون أن الاقتصاد غير الرسمي اليوم هو اقتصاد هجين من حيث أنه يجمع بين مزايا وخصائص الاقتصاد الموازي واللاشرعي.

2.3.مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

يتميز الاقتصاد غير الرسمي بتنوع كبير سواء على مستوى الأنشطة أو على مستوى العاملين به كما يلي:

- إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر في سياق الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق أدت إلى ترسيم السوق غير الرسمية، حيث كشف تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أعدته لجنة

علاقات العمل المتعلق بالسداسي الأخير من سنة 2003 عن وجود أكثر من 700 سوق غير رسمية تتربع على حوالي 2.7 مليون مربع هكتار وتنشط فيها 100000 شخص، أي ما يعادل 14% من التجار المقيدين في السجل التجاري، **(Conseil National et Social, 2005, p. 83)** وأبرز هذه الأسواق سوق "تاجنانت" بولاية ميلة، وسوق "دبي" بالعلمة ولاية سطيف.

- التجارة في العملات الأجنبية على أرصفة الطرقات، أمام البنوك (لتي تعتبر السوق الرسمي للعملات)، حتى أصبحت تجارة العملة سوقا قائمة بذاتها لها قوانينها وتداولاتها وبسعر أقل من السعر الرسمي. وتعد ساحة بورسعيد أو "السكوار" أهم الفضاءات غير الرسمية للتعاملات المالية في الجزائر، ويذهب البعض إلى أنها بورصة حقيقية لتصريف العملة الصعبة، حيث تشير تقديرات العارفين بخبايا هذه السوق أن أرباح تجار العملة تقارب 60 ألف دينار، أي 180 مليون سنتيم في الشهر الواحد، وتتجاوز في كثير من الأحيان هذه القيمة في مواسم الانتعاش (الحج، الصيف...). **(مجيد دبيح، 2009)**
- تجارة الذهب، والتي لاقت رواجا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث عوض الحرفي ومحل المجوهرات بسوق موازية اصطلح على تسميتها "بورصة الذهب" متخذة من الشوارع المكان المفضل لمزاولة "الدلالين والدلالات" نشاطهم في غياب هيئة رسمية تراقب هذا النشاط. وتشهد تجارة الذهب في الجزائر حالة من الفوضى، والمنافسة غير المشروعة في غياب قوانين منظمة للنشاط خلفتها تعديلات سنة 2005، التي فتحت المجال للإستيراد أمام الخواص، وتحصي الجزائر أزيد من 50 نقطة بيع موازية لتجارة الذهب. الأمر الذي يهدد استمرار 60%من التجار المنظمين، وتعد هذه التجارة الموازية السبب الرئيسي في انتشار الذهب المغشوش، حسب ممثل الاتحاد العام للتجار والحرفيين. **(إبراهيم، 2011)**
- التجار المتجولون سواء كانوا راجلين أو بسيارة صغيرة أو شاحنات، والعارضين لمختلف السلع (خضر، فواكه، أواني منزلية، زرابي، ملابس، بيض، سمك...).
- تجار الأرصفة، وهم تجار يستغلون أرصفة الشوارع وأبواب الأسواق ومحطات النقل لعرض سلعهم المختلفة.
- البائعون على حواف الطرق السريعة، ونسبة كبيرة منهم من الأطفال يعرضون مختلف أنواع السجائر، الخبز المصنوع في المنازل، الفواكه المنتجة في مزارعهم بعد شرائها من أسواق الجملة.
- النقل الخفي للأشخاص، وذلك بسيارات متفاوتة الأعمار (قديمة أو جديدة)، وقد استطاع هؤلاء الناقلون أن يجعلوا لأنفسهم محطات يقصدها زبائنهم عند الحاجة.
- حراسة مواقف السيارات.
- العناية بالأطفال في المنازل سواء بأجر شهري أو يومي.
- الخياطة في المنازل (ملابس قماشية أو صوفية، إضافة إلى أعمال حرفية كالفتلة...).
- تقديم خدمات أجهزة الكمبيوتر (الكتابة، الطباعة، البحث بالإنترنت...).

- إحياء حفلات الأعراس من طرف مغنيين بدون تصريح رسمي لإراداتهم.
- إعطاء الدروس الخصوصية والتدعيمية للتلاميذ في جميع المستويات.

3.3. قياس الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

لقد كان محاولات قياس وتقدير الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر محل الاهتمام بداية من 1988، وتجسد ذلك من خلال عدة محاولات لبعض الباحثين والهيئات المعنية الوطنية والدولية. إلا أن النتائج جاءت شديدة الاختلاف والتباين من مصدر لآخر، وفيما يلي بعض الطرق المستخدمة في قياس الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

1.2.3.حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام حسب صندوق النقد الدولي:

تعتبر دراسة "**اقتصاديات الظل: مادا تعلمنا خلال العشرين سنة الماضية؟**" المقدمة من طرف الباحث فريدريك شنايدر Friedrich Schneider بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، من الدراسات الحديثة التي تناولت مقارنة الاقتصاد غير الرسمي ضمن 158 دولة ضمن الدول العربية والعالمية من خلال استخدام منهجية MIMIC خلال الفترة (1991-2015). فيما يخص تقدير الاقتصاد غير الرسمي فقد تم التوصل للنتائج المدرجة في الجدول 03 .

الجدول 03: حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي في 158 دولة خلال الفترة (1992-2015)

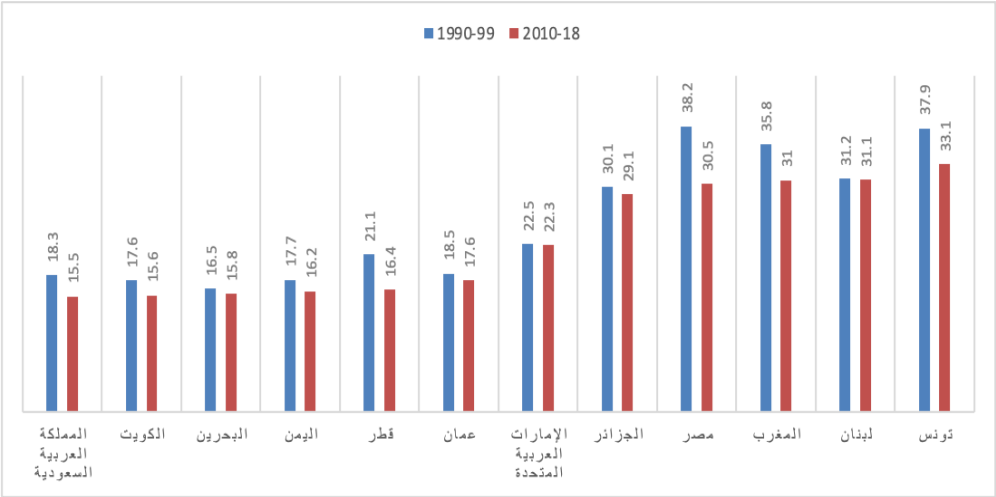
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
النسبة (%)	36.14	36.14	36.14	36.14	36.14	36.14	36.14	36.14
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة (%)	34.20	34.20	34.20	34.20	34.20	34.20	34.20	34.20
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة (%)	24.07	24.07	24.07	24.07	24.07	24.07	24.07	24.07

Source: (Schneider, 2018, p. 61.69)

2.2.3.حجم الاقتصاد غير الرسمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام حسب دراسة للبنك العالمي:

وفقا لدراسة بعنوان "**الظلال القاتمة للاقتصاد غير الرسمي: التحديات والسياسات**"، المقدمة من طرف البنك الدولي في ماي 2021، فإن ثلث الأنشطة الاقتصادية في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تأخذ حيزا في الاقتصاد غير الرسمي .إضافة إلى ذلك، فإن 70% من الوظائف في تلك البلدان يوفرها الاقتصاد غير الرسمي، ويبين الشكل أدناه تقديرات حجم الاقتصاد غير الرسمي ضمن مجموعة من الدول العربية، إذ سجلت البحرين أدنى النسب بمتوسط 17.6% للفترة (1990-1999) و15.8% للفترة (2010-2018). بينما سجلت مصر أعلى نسبة بمتوسط 38.2% للفترة (1990-1999) و30.5 % للفترة (2010-2018). فيما يخص حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فقد تم تسجيل تقديرات مرتفعة بمتوسط 30.1% للفترة (1990-1999) و29.1 % للفترة (2010-2018)، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل 01: حجم وتطور الاقتصاد غير الرسمي في دول مختارة خلال الفترة (1990-2018)



Source: (The World Bank, 2022, p. 226)

3.2.3.حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

إن قياس حجم التشغيل غير الرسمي بالتركيز على الأفراد، يمكن أن يعطينا نتائج قريبة من الدقة لحجم الاقتصاد غير الرسمي، لأنه يشمل إضافة إلى الأفراد الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، أولئك الذين ينشطون في إطار العمل غير الرسمي، وهذا ما يوضحه الجدول 04.

الجدول04 : حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة (2001-2010). الوحدة: الآلاف

	2001			2005			2010		
	إجمالي التشغيل	التشغيل غير الرسمي	التشغيل غير الرسمي (%)	إجمالي التشغيل	التشغيل غير الرسمي	التشغيل غير الرسمي (%)	إجمالي التشغيل	التشغيل غير الرسمي	التشغي ل غير الرسمي (%)
ذكور	4143	1378	33.3	5568	2379	42.7	7221	3336	46.2
إناث	773	270	34.9	1096	373	34.1	1379	586	42.5
الإجمالي	4917	1648	**33.5**	6664	2752	**41.3**	8600	3921	**45.6**

Source: (Chebira, 2013, p. 2)

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة دور وأهمية التشغيل غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري، فحجمه في نمو متواصل؛ حيث أصبح يشكل 45.6 %من القوى العاملة سنة 2010 بعد أن كان يمثل 33.5 %سنة 2001. ما يؤكد فكرة كونه يلعب دور المسكن الاجتماعي لبعض الفئات المستبعدة من سوق العمل غير الرسمي خاصة في جانب الذكور.

بناء على ما سبق، يظل الاقتصاد غير الرسمي، بمعناه الواسع، ظاهرة مستعصية في المنظومة الاقتصادية الجزائرية ومصدر قلق، حيث تذهب تقديرات المؤسسات الوطنية والدولية إلى أنه نسبته تتراوح بين 20% و40%، وإن

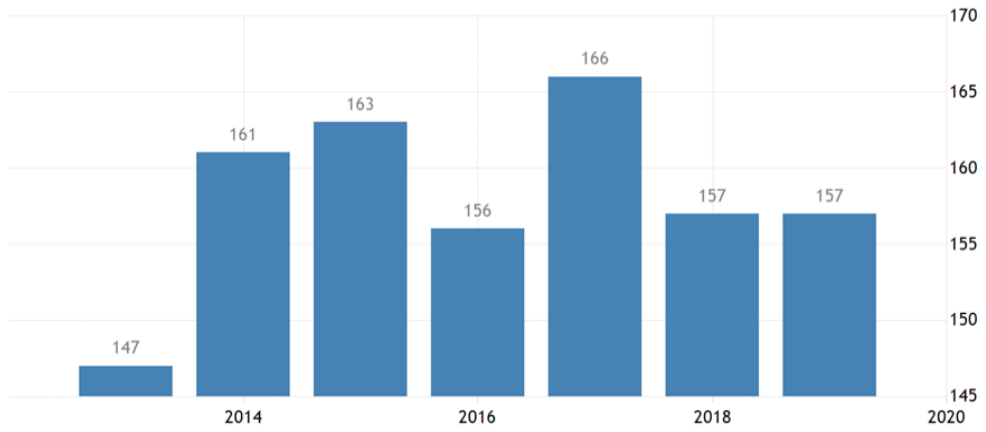
كان ضبطه وتدقيقه من الناحية الإحصائية يحتاج إلى مزيد من البحث والتحري، ولكن ذلك يعني أن ثلث الاقتصاد على الأقل يبقى حبيس أنشطة لا تلقى الاعتراف أو التسجيل أو التنظيم أو الحماية.

3.3.آثار الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري:

قد يكون للاقتصاد غير الرسمي له مزايا فيما يخص دوره الاستيعابي الخدمي خاصة في مرحلة التحول الاقتصادي التي مرت بها الجزائر، ولكنه لا يعد بأي حال من الأحوال ظاهرة صحية بالنظر إلى إفرازاته السلبية:

- تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن ارتفاع مستويات أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بوجه عام يعني ضعف نواتج عملية التنمية؛ إذ تعاني البلدان التي لديها اقتصادات غير رسمية كبيرة من انخفاض نصيب الفرد من الدخل وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة التفاوت في الدخل، وتأخر الأسواق المالية، وضعف الاستثمارات، وهي بلدان أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. **(The World Bank, 2022, p. 232)**
- كان له تأثيره السلبي على قطاع التجارة الرسمي، حيث قدرت وزارة التجارة حصة السوق غير الرسمي في هذا المجال 35% من مجموع النشاط التجاري للبلاد، كما بلغت الممارسات التجارية بدون فوترة لسنة 2001-2005 ما معدله 35 مليار دينار، **(Bouzidi, 2011, p. 250)**كما يعرف القطاع التجاري خلال الفترة (2001-2008) أكبر نسبة من النشاطات غير الرسمية. فمن بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري، يشتغل 13 ألف بصفة قانونية، مقابل 592 ألف يشتغلون بطريقة غير قانونية، أو ينشطون من دون وجود قانوني لنشاطاتهم، ويوجد من بين الذين يشتغلون بصفة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي، وبإضافة الرقم إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري. (بوكروح، 2015)
- تعتبر الأسواق غير الرسمية بؤرة من بؤر الاقتصاد غير الرسمي التي تنشأ فيها المنافسة غير المتكافئة، حيث تكون المؤسسات غير الرسمية أفضل حالا من تلك التي تؤدي جميع التزاماتها الرسمية، وهذا ما يفسر جزئيا لماذا يتم إنشاء 70 مؤسسة سنويا لكل 100.000 ساكن. في حين يتم إنشاء 350 مؤسسة سنويا في بلدان مماثلة،**(Lamiri, 2013, p. 235)** وبالتالي فإن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر محلي أو أجنبي أن يستثمر في مناخ تسود فيه هذه الممارسات غير العادلة. وبالاستناد إلى المؤشر الذي ينشره دائما البنك الدولي عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مجموعة من الدول شملتها الدراسة (186دولة) نجد أن الجزائر تحتل المراكز المتأخرة كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل 02: ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة الأعمال (2013-2019)



المصدر: (البنك الدولي، 2023)

- إن وجود الاقتصاد غير الرسمي يترتب عنه تشويه بيانات الناتج المحلي، مستويات التشغيل، البطالة، مستويات الدخل، التضخم...وبالتالي فإن درجة اعتمادية البيانات الرسمية ستنخفض وتكون المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية، وعندما تكون الإحصائيات الاقتصادية متحيزة فإن الاقتصاديين يقومون بإجراء توقعات خاطئة وتقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسات، والذين بدوهم يأخذون سياسات خاطئة للتعامل مع المشاكل المختلفة. وعندما تكون التوقعات معيبة والسياسات غير مناسبة، فإن النتائج تأتي على عكس المتوقع. ولأن القرارات الاقتصادية المرتبطة بالسياسة تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية الرسمية والتي لا تأخذ الاقتصاد غير الرسمي في الاعتبار، فإن كفاءتها يصبح مشكوك فيها. وبناء عليه فإن النتيجة الطبيعية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة، هي تطبيق سياسات غير مثالية، والتي سوف يترتب عنها آثارا اقتصادية غير مناسبة.
- لقد تعدت الانعكاسات السلبية لاتساع الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الجزائري الجوانب المادية إلى جوانب نفسية خطيرة، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة، وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية. وأصبحت الحكومة مع الوضع نفسه، لا تنزعج من وجود 3 ملايين جزائري يشتغل فيما يعرف بـ "**السوق السوداء**"، وهو ما يعادل 40%. (بوكروح، 2015)كما أنها أصبحت لا تنزعج من الخسائر التي تتكبدها الخزينة سنويا ما دامت عائدات المحروقات بإمكانها تغطية العجز السنوي في الموازنة العامة التي تعتمد على الجباية البترولية، والأخطر من ذلك كله هو الضغط الكبير الذي يتحمله المجتمع الذي لم يجد من يحميه ضد هجمة منتجات خطيرة جداً على الصحة العامة -خاصة الاستهلاكية منها-

4. خاتمة:

على ضوء التحليل السابق، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن كل المحاولات المستخدمة لتحديد إطار نظري للاقتصاد غير الرسمي تظهر حقيقة جلية أننا مازلنا من دون تعريف شامل وجامع له. إلا أن النقاشات النظرية التي انطلقت حوله منذ اكتشافه لأول مرة سنة 1972 وإلى غاية يومنا هذا، فتحت الطريق أمام تغيرات في النظرة الاقتصادية و الاجتماعية له؛ فقديما كان ينظر للاقتصاد غير الرسمي على أنه مجرد مجموعة من الأنشطة الطفيلية والهامشية التي تشترك في محاولة التهرب من الأعباء الضريبية و الاجتماعية، والتحلل من القيود الرسمية والتي ستندثر بمرور الزمن مع عملية التنمية، والآن أصبح ينظر للنشاط غير الرسمي على أنه وسيلة لتشغيل الاقتصاد ، حيث يمكنه أن يتولى الدور الريادي في عملية التنمية الاقتصادية نظرا لما يقوم به من دور إنتاجي- استيعابي- خدمي، وأن بقاءه خارج الأطر الرسمية يمثل عبء على الوحدات التي تعمل فيه يحرمها من الآثار الايجابية التي تحققها المشروعات في الاقتصاد الرسمي.
- إن الخوض في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر صعب مستصعب بسبب عدم وجود منهجية وطنية لتعريفه كما أننا بعيدون عن التعريفات التقليدية الموضوعة من طرف منظمة العمل الدولية، ضف إلى ذلك أننا لا نملك إحصائيات موثوقة تسمح لنا برسم حدود أو معالم للممارسات التي تتم في ظله بصورة دقيقة، وأخيرا لصعوبة الفصل بين أولئك الذين اختاروا الانخراط طواعية في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي لأهداف ذات صبغة ربحية، وبين أولئك الذين انخرطوا مدفوعين بسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.
- إن عملية إدماج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الوطني – بالنظر إلى خصوصية هذه الأنشطة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أنها شديدة التنوع- تمر عبر القيام بمجموعة من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي (تعديل نظام الحماية الاجتماعية، سن قوانين أكثر عدالة وواقعية، إعادة النظر في النظام الضريبي وكفاءة تحصيل الضرائب والرسوم، وكذا السياسة التشغيلية...) الكفيلة بترجيح كفة المزايا على كفة التكاليف، وهنا نجد أنفسنا أمام إشكالية مهمة هل أن إتباع سياسة ضريبية تعتمد تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط سيساهم بالضرورة في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي، الإجابة هي طبعا "لا" على اعتبار أن العاملين في هذا الاقتصاد يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفر، وبالتالي فإن الإجراء الاقتصادي لن يؤدي في أحسن الفروض إلا إلى تقليل الحافز نحو دخول المزيد من الأفراد، وهو ما يعوزنا إلى إجراء آخر وهو ذو طابع اجتماعي يتضمن محاولة إقناع العاملين في الإطار غير الرسمي بالفوائد التي يتضمنها اندماجهم في الإطار الرسمي مع آليات لتعويض الخاسرين من عملية الإدماج. ورغم بساطة هذا التحليل. إلا أنه يتطلب الكثير من التوخي والحذر والوقت عند التطبيق بمحاولة تطبيقه تدريجيا والابتعاد خصوصا عن العلاجات الصادمة والحلول البوليسية التي من الممكن أن تزيد الوضع تأزما، خاصة وأن هذه الإجراءات ليس بالضرورة أن تمس جميع العاملين في هذه الاقتصاد، فقد نجد فئة ترفض الانصياع على اعتبار ان دوافع الانضمام في الاقتصاد غير الرسمي كانت باختيار واع ومقصود بهدف

التراكم المالي، وبالتالي فإن التحول للإطار الرسمي سيحرمها من الوفورات التي كانت تحصل عليها في إطار الاقتصاد غير الرسمي.

5. قائمة المراجع

Bellache, Y. (2010). L'économie Informelle en Algérie, Une approche par Enquête Auprès des Ménages- le Cas de Bejaia », Thèse Doctorat. l'Université de Bejaia (Algérie) et de l'Université Paris -Est Créteil (France).

économie informelle en Algérie et ses impacts sur le processus de 'Place de l .(2013) .Boualem-Ammar Chebira .,Paris-Est Université'l à colloque .développement, c 2013, p3

Bounoua, C. (1992). Une Lecture Critique du Secteur Informel Dans Les Pays du Tiers- Monde», Cahiers du Cread(30).

Bouzidi, A. (2011). Economie Algerienne Eclairage . Alger: ENAG Edition.

Charmes, J. (s.d.). Secteur Informel, Emploi Informel, Economie Non Observée: Méthodes de Mesure et D'estimation Appliquées A Economies en Transition. L'exemple de la Moldavie. Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines.

Conseil National et Social. (2005). Secteur Informel Illusions et Réalités ». Algerie.

Henni, A. (s.d.). Essai sur l'économie parallèle-cas da l'Algérie. Algérie,: opu.

Lamiri, A. (2013). La Decennie de la Derniere Chance. Emergence Ou Déchéance de l'économie Algerienne? Algérie: Chihab éditions.

Lautier , b. (2004). l'economie informelle dans le tiers- monde. paris: editions la découverte.

Roubaud, F. (1994). L'économie informel au Mexique, la sphère domestique. Paris: Karthala, Orstom.

Schneider, L. M. (2018). Shadow Economies Around the World : What Did We Learn Over the Last 20 Years?» , African Department, . International Monetary Fund.

Séruzier, M. (2009). l'economie informel dans le cadre de la comptabilité nationale. STATECO N°104.

The World Bank. (2022). The Long Shadow of Informality: Challenges and Policies. Washington: World Bank Publications.

إبراهيم توهامي، و وآخرون. (2004). التهميش والعنف الحضري. الجزائر: مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة.

أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي. (1998). الكليات- معجم المصطلحات والفروق اللغوية-. (عدنان درويش، محمد المصري، المترجمون) لبنان: مؤسسة الرسالة.

إسماعيل قيرة. (1997). مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي. مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية(77).

البنك الدولي. (06 ,06 2023). تم الاسترداد من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ?locations=DZ

بحث حول موضوع: أثر السوق الموازية في الاقتصاد. (06 05, 2022). تم الاسترداد من etudiantdz.net/vb/t2249.html

جمال الدين ابم منظور الأنصاري الرفيعي. (1998). لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون (المجلد المجلد الخامس). القاهرة، دار المعارف.

جمال الدين محمد بن عبد المالك الأندلسي. (2004). متن الألفية في تحرير القواعد النحوية والصرفية. مصر: مكتبة الثقافة الدينية.

حسين طه الفقير. (1988). الأنشطة غير الرسمية ومشكلاتها في مصر. المجلة الإجتماعية القومية، 25(1).

رالف هوسمانز. (2004). قياس الإقتصاد غير المنظم: من العمل في القطاع غير المنظم إلى العمل غير المنظم. (مكتب العمل الدولي، المحرر) ورقة عمل رقم 53.

سالي إبراهيم. (2011). ،"الأسواق الموازية تهدد نشاط 60 بالمائة من تجّار الذهب. جريدة الأيام(1893).

سليمة بوخيط. (1999). واقع الاقتصاد غير الرسمي في المدينة الجزائرية-باعة أرصفة وسط المدينة نمودجا-"، مذكرة ماجيستير غير منشورة. الجزائر: معهد علوم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة.

صابر أحمد عبد الباقي. (25 04, 2010). القطاع غير الرسمي. تم الاسترداد من http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056

صابر أحمد عبد الباقي. (25 04, 2021). القطاع غير الرسمي. تم الاسترداد من http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/109056

عاطف وليم أندراوس. (2005). الاقتصاد الظلي: المفاهيم-المكونات-الأسباب- الأثر على الموازنة العامة. مصر: مؤسسة دار الجامعة.

عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي. (2006). التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.

عبد الرؤوف مجيد دبيح. (16 أوت, 2009). أرباح تجار سوق العملة بـ'السكوار' تتجاوز 180 مليون سنتيم شهريا. تم الاسترداد من جريدة صوت الأحرار: http://www.djazairess.com/alahrar/10878

عبد الوهاب بوكروح. (03 06, 2015). حجم السوق الموازية يتجاوز ةديرج نم دادرتسالا مت . يطفنلا ريغ ماخلا جتانلا نم ةئاملاب 35 قورشلا: http://www.echoroukonline.com/ara/economie/56544.html

علي أنور العسكري. (2008). الرقابة المالية على الأموال العامة في مواجهة الأنشطة غير المشروعة. مصر: مكتبة بستان المعرفة.

مجد الدين الفيروزآبدي. (2008). القاموس المحيط، تحقيق: أنس محمد الشامي، زكريا جابر. القاهرة: دار الحديث للطباعة والنشر.

نجوى غربي. (2011). تأثير الأسواق التجارية غير الرسمية على السياسات التسويقية للمساحات الكبرى- دراسة حالة الجزائر العاصمة"، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة.

نسرين عبد الحميد نبيه. (2008). الاقتصاد الخفي. القاهرة: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.